مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد09 العدد 01– جوان 2022
OEB Univ. Publish.

تقييم إصلاحات بيئة الأعمال في الجزائر وفق مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020

دراسة تحليلية احصائية باستخدام طريقة ACP

Evaluation of Business Environment Reforms in Algeria According to the Indicators of Doing Business Report 2020

بوريش أحمد*، لمريني نجلاء
[1] المركز الجامعي مغنية، Ahmed89_13@yahoo.fr
[2] المركز الجامعي مغنية، Nadlemerini@gmail.com

تاريخ التسليم: 07-01-2022 تاريخ المراجعة: 18-01-2022 تاريخ القبول: 03-05-2022

الملخص

يهدف إصلاح بيئة الأعمال إلى تقليل تكاليف ومخاطر ممارسة الأعمال من خلال تحسين السياسات الحكومية الضعيفة والقوانين واللوائح، وتحفيز المنافسة من خلال الداخلين الجدد إلى السوق. لهذا جاءت الدراسة الحالية لتقييم اصلاحات بيئة الأعمال في الجزائر، من خلال بيانات وصفية لمؤشرات تقرير ممارسة الأعمال 2020. حيث أنه من أجل إجراء دراسة إحصائية تم الإعتماد على تطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية لمجموعة من الدول مقارنة بالجزائر على أساس تقرير 2020. وكشفت نتائج الدراسة أنه بالرغم من هذه الإصلاحات، مازالت الجزائر في ذيل قائمة الدول من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. حيث خلصت الدراسة إلى أن الإصلاح الإداري هو أحد أهم المكونات في تغيير بيئة الأعمال في الجزائر من أجل ممارسة أنشطة الأعمال بشكل أسهل.

الكلمات المفتاحية: بيئة الأعمال، ممارسة أنشطة الأعمال، البنك الدولي، تقرير 2020، الجزائر.

Abstract

Business environment reform aims to reduce the costs and risks of business activity by improving poor government policies, laws and regulations, and by stimulating competition through new market entrants.

The present study aimed to evaluate business environment reforms in Algeria. through a descriptive data according to the Indicators of Doing Business Report 2020. In order to conduct a statistical study by applying the method PCA to a group of countries compared to Algeria on the basis for the 2020 report.

The results of the study revealed that Despite its reforms, Algeria remains at the bottom of the list of countries in terms of ease of doing business.

We concluded that Administrative reform is one of the most important components in altering Algeria's business environment in effort to allow doing business easier.

Keywords : Business Environment, Doing Business, The World Bank, Report 2020, Algeria

***المؤلف المراسل: بوريش أحمد، الإيميل: Ahmed89_13@yahoo.fr**

1.مقدمة:

تعتبر متغيرات بيئة ممارسة أنشطة الأعمال من العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص. الأمر الذي دفع بالحكومات والهيئات الدولية إلى العمل على تحسينها والارتقاء بها حتى يستطيع رواد الأعمال ومنشئات الأعمال الصغيرة والمتوسطة النمو والازدهار. وذلك من خلال تبني جملة من السياسات والإجراءات الحكومية وقياس أثرها على أنشطة الأعمال التجارية. وفي هدا السياق عمل البنك الدولي مند مطلع الألفية الثالثة على اصدار تقارير سنوية عن ممارسة أنشطة الأعمال تستهدف توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة بيئة أنشطة الأعمال التجارية.

1-1 اشكالية الدراسة: في ضوء ما يشهده النظام الاقتصادي العالمي المعاصر من تزايد أهمية المعلومات وقدرتها على التأثير في مختلف الأصعدة، فقد صارت التقارير والمؤشرات الدولية قادرة على تحريك الأسواق المالية وتشكيل القطاعات الاقتصادية وتوجيه قرارات المستثمرين. وينظر في هذا السياق إلى المؤشرات والتقارير الدولية لتقييم الأداء الاقتصادي للدول باعتبارها مظهرًا من مظهر تنامي سطوة المعلومات وتأثيرها في عالمنا المعاصر. وفي هذا السياق دأبت كثير من المنظمات وجهات التمويل والعديد من الدول بما فيها الجزائر على تطبيق إصلاحات جديدة تؤدي إلى تبسيط الإجراءات وتحسين مناخ الأعمال. على هذا الأساس نجد أن الجزائر لم تذخر أي جهد من أجل تحسين بيئة الأعمال التي تسمح بممارسة أنشطة الأعمال فيها. وذلك من خلال المؤشرات الإثنى عشر (12) في ممارسة أنشطة الأعمال التي تجلت من خلال التقارير الصادرة من طرف البنك الدولي اخرها تقرير 2020. وعليه فانه يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما مدى نجاعة اصلاحات بيئة الأعمال في مجال ممارسة أنشطة الأعمال بالجزائر في ضوء تقرير 2020 والصادر من البنك الدولي؟

وهو ما يستوجب طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المؤشرات الرئيسية التي تسهم في تحسين بيئة الأعمال لممارسة أنشطة الأعمال والتي تسعى الدول إلى تحقيقها؟
- ما هي أهم الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر من أجل إصلاح بيئة الأعمال في مجال ممارسة أنشطة الأعمال؟
- في ضوء إحصائيات تقرير البنك العالمي الصادر سنة 2020 لممارسة أنشطة الأعمال. هل يمكن القول أن الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر ناجحة؟

1-2 فرضيات الدراسة: من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية، والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضية الرئيسية كالآتي:

- لا تملك الجزائر بيئة الأعمال المناسبة في مجال ممارسة انشطة الأعمال. خاصة وأنها تحتل مراتب متراجعة في تصنيفها العالمي وفق تقرير أنشطة الأعمال الصادر من طرف البنك العالمي لسنة 2020.

بحيث أن إثبات أو نفي الفرضية الرئيسية يحتاج إلى إعتماد مجموعة من الفرضيات الفرعية وهي كالتالي:

- يوجد ارتباط معنوي قوي ما بين كل المتغيرات المدروسة في مجال ممارسة أنشطة الأعمال عند مستوى معنوية 5%.
- الإصلاح الإداري من العوامل الرئيسية في إصلاح بيئة الاعمال في الجزائر من أجل ممارسة أنشطة الأعمال.

1-3 أهداف الدراسة: يمكن حصر أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على المؤشرات الرئيسية التي تساهم في بتحسين بيئة اعمال لممارسة أنشطة الأعمال وفق التقارير الصادرة من طرف البنك الدولي؛
- قراءة تحليلية إحصائية لتقرير أنشطة الأعمال لسنة 2020، وهذا من خلال دراسة مقارنة بين الدول الأوروبية والدول المغاربية والدول العربية والإفريقية مع الإشارة للجزائر محل الدراسة؛
- الوقوف على مدى نجاعة إصلاحات الجزائر في مجال ممارسة أنشطة الأعمال من خلال معرفة نقاط القوة والضعف.

1-4 أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة تقييم إصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال بيئة الأعمال في ضوء أحدث تقرير لممارسة انشطة الأعمال 2020، ومن المأمول أن تساعد هذه الدراسة في فتح آفاق جديدة للباحثين في مجال علوم المكتبات والمعلومات، والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. إذ من الممكن أن توفر هذه الدراسة تقييم شامل للجهود التي قامت بذلتها الجزائر من أجل تحسين بيئة الأعمال.

1-5 المنهجية المتبعة: بغرض الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعريف بمتغيرات الدراسة، كما تم الإعتماد على المنهج الإحصائي وذلك بإستخدام طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية ACP في دراسة وتحليل بيئة الأعمال في الجزائر محل الدراسة من خلال مقارنتها ببعض الدول المغاربية والأوروبية والعربية والإفريقية وذلك وفقًا لتقرير سنة 2020.

1-6 الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع تقييم إصلاحات بيئة الأعمال في ممارسة أنشطة الأعمال بالجزائر وتناولته من زوايا مختلفة، والتي تنوعت بين الدراسات العربية والأجنبية، والتي يمكن أن نلخصها في الدراسات التالية:

- ✓ دراسة(مروان، 2018) بعنوان دور اصلاح بيئة الأعمال في احتواء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الأسباب الذي يجعل من الجزائر تحتل المراتب الـ50 الأخيرة في قائمة 190 دولة سيئة في ممارسة انشطة الأعمال رغم توفرها على أرض خصبة لنمو وتطور الأنشطة غير الرسمية بهدف التعرف على الأسباب ومحاولة التصدي لذلك. حيث خلصت نتائج الدراسة إلى إظهار أرقاما توضح أن ظاهرة ضعف ممارسة الأعمال بالجزائر ترجع الى كثرة اللوائح التنظيمية وعدم مرونتها. ومواطن الجمود الذي يسود الأنظمة الضريبية. واختلالات أسواق الأعمال وتعقيدات في التجارة الخارجية وحماية الأقلية من المستثمرين، وهياكل تمويل غير مكتملة. لهذا تعمل الجزائر على اجراءات اصلاحية تمس أهم جوانب الخلل في بيئة أعمالها.
- ✓ دراسة (صادق، ديسمبر 2020) بعنوان دور اصلاح بيئة الأعمال في دعم الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز موضوع اصلاح بيئة أداء الأعمال التي تدعم الأداء التنافسي في الجزائر مقارنة مع الدول العربية الأخرى والتي قطعت أشواطا في ممارسة أنشطة الأعمال. حيث خلصت نتائج هذه الدراسة أن أغلب الدول العربية صنفت في المراتب الأخيرة عالميا خاصة ضمن البيئة الحالية للأعمال والبيئة التنافسية ومن خلال تحليل مؤشرات خلال الفترة الزمنية من 1986 إلى 2017 وإبراز مختلف الاستراتيجيات والإصلاحات المعتمدة لرفع مستويات الاقتصاد الوطني لكل دولة. كما تبين أن اغلب اقتصاديات الدول العربية وخاصة الجزائر لابد أن تعمل جاهدة لمحاربة الفساد وتعزيز الشفافية وتثبيت اصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية كأفضل السبل لمواجهة التحديات الحالية في ظل بيئة الأعمال وتنافس الاقتصاد الحالي.
- ✓ دراسة (Benmimoun & Abdous, 2020) بعنوان سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر وذلك بالتركيز على بعض المؤشرات كسهولة بدأ النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء وكذا الحصول على الكهرباء بالإضافة إلى مؤشر تسجيل الملكية. حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي

بالاعتماد بعض التقارير الدولية الصادرة عن مؤسسة البنك الدولي لتقييم أداء مؤشر سهولة الأعمال خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2019. حيث أوضحت النتائج أن سهولة ممارسة الأعمال بالجزائر متوسط الى ضعيف وغير جذاب للاستثمار فيه.

إن أهم ما يميز الدراسات السابقة عموما إلى تقييم بيئة الأعمال في الجزائر من خلال قراءات وصفية وسطحية للتقارير الدولية الصادرة عن البنك الدولي، في حين أن دراستنا إضافة إلى ذلك تم التركيز فيها على أحدث تقرير صادر من البنك الدولي لعام 2020 في مجال ممارسة أنشطة الأعمال بالإعتماد على 07 مؤشرات أساسية، حيث تم التركيز فيها على مقارنة الجزائر مع 21 دولة منها الأوروبية والمغاربية والإفريقية من خلال الإعتماد على أسلوب تحليل المركبات الأساسية ACP بهدف الوقوف على نقاط القوة والضعف التي يمكن أن توضح حقيقة الإصلاحات التي تقوم بها الجزائر في مجال ممارسة أنشطة الأعمال بصورة شاملة ودقيقة.

2. الإطار النظري

يعتبر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عبارة عن منشور رئيسي صادر عن مجموعة البنك الدولي، الذي يمثل الطبعة السابعة عشرة في سلسلة من التقارير السنوية التي تضم 190 اقتصادا تقيس الأنظمة التي تعزز النشاط التجاري وتلك التي تعوقها ضمن البيئة المعقدة التي يعمل داخلها. (Group, 2020)

1.2 تعريف بيئة الأعمال:

ولهذا نجد مجموعة من التعاريف لبيئة الأعمال منها:

يعني مصطلح بيئة الأعمال " مجموع كل القوى والعوامل والمؤسسات التي تكون خارجة عن سيطرة منظمة الأعمال والخارجة عن إرادتها، لكنها تمارس تأثيرًا كبيرًا على أدائها ونموها" (Maitreyee.D, 2020, p. 610)

ويعرفها Keith Davis بأنها "مجموعة الظروف والأحداث والتأثيرات التي تحيط بمنظمة الأعمال وتؤثر على بقائها واستمراريتها" (V.C.Sinha, 2020, p. 1)

ووفق Bayord O.Wheeler يشير إلى بيئة الأعمال على أنها اجمالي كل المتغيرات الخارجية لمنظمات الأعمال التي تؤثر على تنظيمها وتشغيلها"(O.Wheeler, 1973, p. 403)

وحسب تعريف Arthur M.Weimer فيرى أن بيئة الأعمال تشير إلى مجموعة الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والتنظيمية التي تمارس فيها بيئة الأعمال نشاطها" (S.Senapati, 2015, p. 16)

كما عرفها البنك الدولي على أنها: مجموعة من العوامل الخاصة بموقع معين، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح لمنظمات الأعمال بطريقة منتجة وخلق فرص العمل، التوسع، السياسات والسلوكيات الحكومية وكذلك تأثير القوى على مناخ الإستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف، المخاطر والعوائق أمام المنافسين. (زايري و بلحسن، 2006، صفحة 110)

من خلال تعاريف بيئة الأعمال نستنتج أنها الفضاء التي تعمل ضمنه مؤسسة الأعمال والذي يؤثر في أدائها لمختلف فعالياتها الاقتصادية. بما ينعكس على كيفية ممارستها للأنشطة المختلفة والطرق التي تتفاعل بها مع متغيرات هذه البيئة.

2.2 ممارسة أنشطة الأعمال

يرجع أصل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الى دراسة نشرت أول مرة في المجلة الفصلية للاقتصاد من قبل Simone Dncova & Lawrance Lopez de Silanes & A.Chliver & Raphael Laorta بعنوان The Regulation Of Entry. وفي عام 2002. قدمت الدراسة بيانات عن اجراءات دخول الشركات المبتدأت في 85 دولة غطت عدد الاجراءات والوقت اللازم والتكلفة الرسمية التي تتحملها الشركات قبل العمل بشكل قانوني. حيث يقدم مشروع ممارسة أنشطة الأعمال مقاييس موضوعية لأنظمة أنشطة الأعمال وانفادها في 190 اقتصادا. وكذلك في مدن مختارة داخل اقتصادات ويستعرض مختلف البيانات الدي تعده ادارة العمل وتفتيش العمل في البنك الدولي (فوزي، 2021).

وبالتالي يمكن تعريف تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 على أنه منشور رئيسي صادر عن مجموعة البنك الدولي، يمثل الطبعة السابعة عشرة في سلسلة من التقارير السنوية التي تقيس الأنظمة التي تعزز النشاط التجاري وتلك التي تعوقها. يقدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عدد من المؤشرات التي تتعلق بالأنظمة التجارية وحماية حقوق الملكية التي يمكن مقارنتها عبر 190 اقتصادا تمتد من أفغانستان إلى زيمبابوي وعلى امتداد الوقت. ويقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الأنظمة التي تؤثر على 12 مجالا من مجالات حياة الأعمال التجارية. عشرة من هذه المجالات —بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود،

وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار— مشمولة في نتيجة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال والترتيب الساري منها. أيضا يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مجالان الأنظمة المتعلقة بتوظيف العمال والتعاقد مع الحكومة، ولكنها غير مدرجة في ترتيب هذا العام. من خلال توثيق تغييرات الأنظمة في 12 مجالًا من أنشطة الأعمال عبر 190 اقتصادا، يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بتحليل الأنظمة التي تشجع الكفاءة وتدعم حرية ممارسة الأعمال التجارية. (الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2020)

4.2 مجالات ممارسة أنشطة الأعمال:

مند أن نشر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لأول مرة سنة 2003 والتقرير يبني في مجموعة متنامية من الأبحاث حول العلاقة بين الأداء الجيد في مؤشرات ممارسة الأعمال والإصلاحات المتخذة في هدا الشأن. وبين الوصول الى نتائج ايجابية ومرغوبة من التنمية. وهو ما يمكن توضيحه في الشكل التالي.

الشكل 1: مجالات ممارسة أنشطة الأعمال

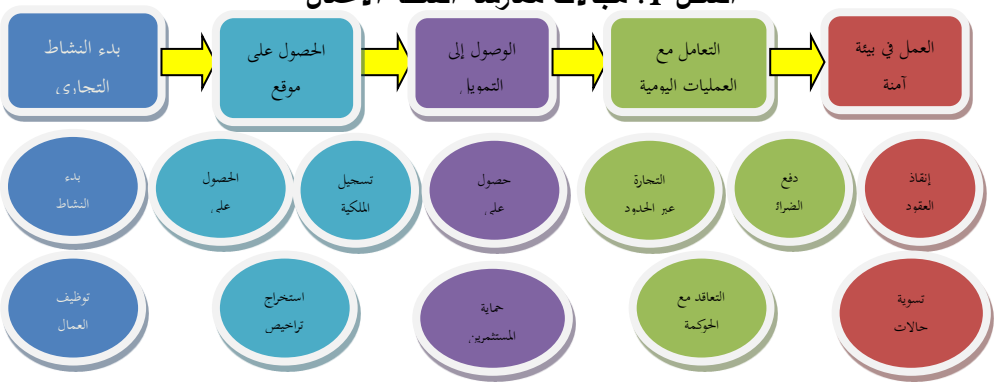

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 انظر إلى الموقع:

https://www.doingbusiness.org/en/doingbusiness

من خلال الشكل أعلاه، يمكننا التعرف على مجالات ممارسة أنشطة الأعمال وفق الترتيب التالي: (الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2020)

- ✓ **بدء النشاط التجاري Business Activity Started**: يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال جميع الإجراءات المطلوبة رسميا من صاحب منشأة الأعمال أو المطبقة في الممارسة العلمية لبدء نشاط صناعي أو تجاري وتشغيله. بالإضافة إلى الوقت والتكلفة اللازمين وشرط الحد

الأدنى المدفوع من رأس المال. وتتضمن هده الإجراءات استخراج كافة التراخيص والتصاريح اللازمة. والمطلوب تسجيلها لدى الأجهزة المختصة. وبعد دراسة القوانين والاجراءات الحكومية. فيتم إعداد قائمة تفصيلية بالإجراءات المطلوب استيفاؤها. وهي الوقت والتكلفة اللازمين للامتثال لكل من هذه الاجراءات في الظروف العادية بالإضافة إلى شرط الحد الأدنى من رأس المال المدفوع. ومن ثم يقوم المحامون المحليون وكتاب العدل والمسؤولون الحكوميون المعنيون بتأسيس الشركات باستيفاء البيانات المطلوبة وتحقق من دقتها.

- ✓ **استخراج تراخيص البناء Issuing Building Permits**: يتبع هذا الموضوع الإجراءات والوقت والتكلفة لبناء مستودع – بما في ذلك الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة وتقديم جميع الإخطارات المطلوبة وطلب واستلام جميع عمليات التفتيش اللازمة والحصول على توصيلات المرافق. بالإضافة إلى ذلك يقيس مؤشر التعامل مع رخص البناء مؤشر مراقبة جودة البناء وتقييم جودة لوائح البناء وقوة آليات مراقبة الجودة. والسلامة وأنظمة المسؤولية والتأمين ومتطلبات الشهادات المهنية.
- ✓ **الحصول على الكهرباء Get Electricity**: يقيس هذا الموضوع الإجراءات والوقت والتكلفة المطلوبة للأعمال للحصول على توصيل كهرباء دائم لمستودع تم إنشاؤه حديثًا. بالإضافة إلى ذلك يقيس مؤشر موثوقية التوريد؛ وشفافية التعريفة؛ موثوقية التوريد؛ وشفافية التعريفات؛ وسعر الكهرباء.
- ✓ **تسجيل الملكية Register Ownership**: يفحص هذا الموضوع الخطوات والوقت والتكلفة المتضمنة في تسجيل الملكية بافتراض حالة موحدة لرجل الأعمال الذي يريد شراء أرض ومبنى مسجل بالفعل وخالي من نزاع على الملكية. بالإضافة إلى ذلك يقيس الموضوع أيضا جودة نظام إدارة الأراضي في كل اقتصاد. لمؤشر جودة إدارة الأراضي خمسة أبعاد: موثوقية البنية التحتية وشفافية المعلومات والتغطية الجغرافية وتسوية المنازعات على الأراضي والمساواة في الوصول إلى حقوق الملكية.
- ✓ **الحصول على الائتمان Get Credit**: يستكشف هذا الموضوع مجموعتين من القضايا – قوة أنظمة الإبلاغ عن الائتمان وفعالية قوانين الضمانات والإفلاس في تسهيل الإقراض.
- ✓ **حماية المستثمرين الأقلية Protect Minority Investors** يقيس هذا الموضوع قوة حماية مساهمي الأقلية ضد إساءة استخدام أصول الشركة من قبل أعضاء مجلس الإدارة لتحقيق مكاسب شخصية بالإضافة إلى حقوق المساهمين وضمانات الحوكمة ومتطلبات شفافية الشركة التي تقلل من مخاطر إساءة الاستخدام.

✓ **دفع الضرائب Pay Taxes**: يسجل هذا الموضوع الضرائب والمساهمات الإلزامية التي يجب على شركة متوسطة الحجم دفعها أو استقطاعها في سنة معينة بالإضافة إلى العبء الإداري لدفع الضرائب والاشتراكات) والامتثال لإجراءات ما بعد التقديم (استرداد ضريبة القيمة المضافة والتدقيق الضريبي).

✓ **التجارة عبر الحدود Trade Across Borders**: يقيس هدا الموضوع الوقت وتكلفة المرتبطين بالعمليات اللوجستية الخاصة بتصدير واستراد السلع والبضائع والمرتبطين بثلاثة اجراءات وهي الامتثال للشروط و المتطلبات المستندة. والامتثال لقوانين الحدود والنقل الداخلي.

✓ **فرض العقود Imposing Contracts**: يقيس مؤشر إنفاذ العقود الوقت والتكلفة لحل نزاع تجاري من خلال محكمة ابتدائية محلية ومؤشر جودة العمليات القضائية وتقييم ما إذا كان كل اقتصاد قد اعتمد سلسلة من الممارسات الجيدة التي تعزز الجودة والكفاءة في نظام المحاكم.

✓ **حل مشكلة الإفلاس Solve The bankruptcy problem**: يدرس تقرير ممارسة الأعمال وقت وتكلفة ونتائج إجراءات الإعسار التي تشمل كيانات قانونية محلية تُستخدم هذه المتغيرات لحساب معدل الاسترداد الذي يتم تسجيله كسنتات على الدولار يسترده الدائنون المضمونون من خلال إجراءات إعادة التنظيم أو التصفية أو إنفاذ الديون (إغلاق الرهن أو الحراسة القضائية). لتحديد القيمة الحالية للمبلغ المسترد من قبل من صندوق النقد الدولي مع استكمالها ببيانات من البنوك المركزية والوحدة لمعلومات الاقتصادية.

✓ **توظيف العمال Hire workers**: يقدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بيانات مفصلة عن مؤشرات توظيف العمال من خلال الموقع الإلكتروني (www.doingbusiness.org). حيث يقدم كذلك تصنيفات الاقتصاديات بناءًا على هذه المؤشرات من حيث درجة السهولة الإجمالية لممارسة الأعمال التجارية أو تصنيف سهولة ممارسة الأعمال التجارية.

3. الإطار التطبيقي

تهدف الدراسة التطبيقية إلى مقارنة وتحليل تأثير اصلاحات بيئة الأعمال على ممارسة أنشطة الأعمال على المستوى الدولي ، مع الأخذ في الاعتبار أربعة من بلدان العشرة الأوائل وتشمل: نيوزيلاندا. الولايات المتحدة، بريطانيا، ماليزيا ودول العالم العربي وتشمل البحرين والسعودية، مصر، العراق. السودان ودول المغرب التي تشمل تونس وموريتانيا والجزائر محل الدراسة لتمثيل المغرب العربي. بالإضافة إلى بعض الدول الافريقية مثل نيجيريا، مدغشقر، اثيوبيا.

1.3 ترتيب دول الدراسة وفقًا لتقرير أنشطة الأعمال لسنة 2020:

لأجل معرفة مكانة الجزائر وفق تصنيف أنشطة الأعمال Doing Business لا بد من الكشف عن التصنيف العالمي الذي تحتله حسب التقرير الصادر في سنة 2020، والجدول الموالي يوضح ترتيب بلدان محل الدراسة التي يشملها هذا البحث.

الجدول 1: يبين تصنيف دول محل الدراسة وفق تقرير أنشطة الأعمال في سنة 2020

الدول	الترتيب	التقييم
نيوزيلاندا	1	86.8
الولايات المتحدة	6	84
بريطانيا	8	83.5
ماليزيا	12	81.5
الصين	31	77.9
رواندا	38	76.5
البحرين	43	76
المغرب	53	73.4
السعودية	62	71.6
تونس	78	68.7
مصر	114	60.1
نيجيريا	131	56.9
الجزائر	157	48.6
اثيوبيا	159	48.0
مدغشقر	161	47.7
السودان	171	44.8
العراق	172	44.7
ليبيا	186	32.7
اليمن	187	31.8
فينزويلا	188	30.2
الصومال	190	20.0

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على معطيات تقرير أنشطة الأعمال2020

https://www.doingbusiness.org

ويبين الجدول رقم 2 أن نيوزيلاندا، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ثم ماليزيا يحتلون المراتب الأولى من بين 190 بلدا ملتزما بتنفيذ أهداف ممارسة أنشطة الأعمال . حيث يشير التقرير أيضا إلى أن الصين على الرغم من تخلفها عن الدول الأولى، إلا أنها تحتل المرتبة 31 بنتيجة 77.9%. تليها رواندا في المرتبة 38 التي تسمى ماليزيا افريقيا نتيجة التطور الهائل التي اصبحت تشهده بيئة اعمالها، أما بالنسبة لدول المغرب العربي فيبين التقرير أنهم أكثر تخلفاً مقارنة بدول العشرة الأوائل، حيث جاءت الجزائر محل الدراسة في المرتبة 157 وهي الثالثة في دول المغرب العربي حيث سبقتها كل من تونس والمغرب في المرتبة 53 و78 على التوالي أما بالنسبة لليبيا فكانت في المراتب الأخيرة في التصنيف حيث احتلت المرتبة 186 عالميا بنسبة 32.%.

كما يشير تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إلى أنه حتى الآن لم يحقق أي بلد في العالم الأهداف الإحدى عشر مجالات ممارسة الأعمال، ويفترض أن أياً منها لن يحققها بحلول عام 2030، رغم أنه يظهر في ترتيبه أن بعض البلدان أحرزت تقدماً أكبر من غيرها.

2.3 دراسة احصائية لأنشطة الأعمال في سنة 2020 للجزائر وعدد من الدول:

بعد القيام بالدراسة الوصفية لتقرير أنشطة الأعمالالخاص بتصنيف الجزائر ودول الدراسة، سيتم من خلال هذا المحور دراسة إحصائية لهذا المؤشر وذلك بتطبيق طريق التحليل بالمركبات الأساسية ACP واستخراج أهم النتائج المتعلقة بطبيعة العلاقة بين المؤشرات الفرعية التي تشكل بيئة ممارسة أنشطة الأعمال وأكثره ضعفًا وقوة بالنسبة للجزائر محل الدراسة. وتعتبر طريقة التحليل بالمركبات الأساسية من أقدم الطرق في تحليل المعطيات، أدخلت من طرف Hotelling سنة 1933، وأصبحت أكثر حداثة وتطبيقًا بتطور الحاسوب، وتهدف عموما إلى تمثيل –على شكل بياني– أعظم المعلومات التي يمكن أن يحتويها جدول المعطيات، في الأسطر نجد الأفراد والتي يمكن قياسها بمتغيرات كمية تكون في الأعمدة، وببساطة فإن هذه الطريقة تشكل معالجة إحصائية المعطيات. (حليمي و حكيمي، 2019، صفحة 257)

حيث سيتم التوصل على النتائج بناءًا على الخطوات التالية:

- تحديد المعطيات الخاصة بالمؤشرات الفرعية لأنشطة الأعمال لـ 21 دولة لسنة 2020؛
- احتساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لمجتمع الدراسة؛
- ابراز مصفوفة الارتباط ما بين المتغيرات لتحليل العلاقات ذات الارتباط الموجب أو السلبي، القوي أو الضعيف، ثم اختبار فرضيات الدراسة باختبار نتائج Bartlett.
- القيم الذاتية ونسبة الجمود، ثم التعليق على ارتباط المتغيرات بالمركبات الأساسية.

1.2.3 منهجية ومجتمع الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) على اعتبار أنها من الطرق السهلة في تحليل المعطيات الكمية والتي تعمل على إبراز العلاقات فيما بين المتغيرات، أما عن مجتمع الدراسة فتم اختيار 21 فرد (دولة) التي تمثل دول من المغرب العربي من بينها الجزائر محل الدراسة ودول من باقي انحاء العالم ، كان الهدف من هذا التنويع معرفة أهم الاختلافات على مستوى هذا المؤشر واستخراج واستنتاج أهم نقاط القوة والضعف للجزائر محل الدراسة ومقارنتها بدول المغرب العربي وبعض الدول الإفريقية والعربية والأسيوية، وفي الجهة المقابلة سوف نختار 07 متغيرات التي تمثل أهداف الدراسة وهي كالأتي: بدأ النشاط التجاري(Bus) استخراج تراخيص البناء (Ibp) التجارة عبر الحدود (Tab)الحصول على الائتمان (Gc) تسجيل الملكية (Ro) حماية المستثمرين (Pmi). دفع الضرائب (Tax).

الجدول 2: المعطيات الخاصة بالمؤشرات الفرعية لمؤشر أنشطة الأعمالل 21 دول لسنة 2020

قائمة الدول	بدء نشاط تجاري	استخراج تراخيص البناء	التجارة عبر الحدود	الحصول على الائتمان	تسجيل الملكية	حماية المستثمرين	دفع الضرائب
نيوزيلاندا	100	86.5	84.6	100	94.6	86.0	91.0
الو.م.أ	91.6	80.0	92.0	95.0	76.9	71.6	95.0
بريطانيا	94.6	80.3	93.8	75.0	75.7	84.0	84.0
ماليزيا	83.3	89.0	88.5	75.0	78.9	88.0	76.0
الصين	94.1	77.3	86.5	60.0	81.0	72.0	72.0
رواندا	93.2	70.6	75.0	95.0	93.7	44.0	84.6
البحرين	89.6	83.1	78.7	55.0	86.2	66.0	100
لمغرب	93.0	83.2	85.6	45.0	65.8	70.0	87.2
السعودية	93.1	78.3	76.0	60.0	84.5	86.0	80.5
تونس	94.6	77.4	74.6	50.0	63.7	62.0	69.4
مصر	87.8	71.2	42.2	65.0	55.0	64.0	55.1
نيجيريا	86.2	73.6	29.2	85.0	29.5	72.0	53.7
الجزائر	78.0	65.3	38.4	10.0	44.3	20.0	53.9
ايثيوبيا	71.7	59.7	56.0	15.0	50.9	10.0	63.3
مدغشقر	88.5	35.9	61.0	40.0	44.4	36.0	62.6
السودان	76.7	64.2	19.0	15.0	63.7	30.0	51.8
العراق	77.3	67.7	25.3	0.0	57.3	46.0	63.5
ليبيا	73.1	0.0	64.7	0.0	0.0	18.0	63.6
اليمن	76.8	0.0	0.0	0.0	65.2	26.0	74.1
فينزويلا	25.0	46.5	0.0	40.0	50.3	24.0	11.4
الصومال	46.0	0.0	51.6	0.0	48.2	0.0	0.0

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على معطيات تقرير أنشطة الأعمال 2020
https://www.doingbusiness.org

✓ **التعليق على النتائج:** بعد تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية لمعطيات الجدول رقم 03، وبالاستعانة ببرنامج XL-STAT2020 تم الحصول على النتائج كما في الجدول أدناه، إذ نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتغير BUS هو المسئول عن تمركز المجتمع لأنه يتميز بأقل انحراف معياري المقدر ب،17,640 والمتغير GC هو المسئول عن تشتت المجتمع نظرًا لأنه يمتاز بالإنحراف الأكبر المقدر ب 34,290.

الجدول 3 : المتوسطات والانحرافات المعيارية لمجتمع الدراسة

Variable	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type
Tax	0,000	100,000	66,319	24,646
PM	0,000	88,000	51,219	27,853
RO	0,000	94,600	62,371	22,681
GC	0,000	100,000	46,667	34,290
TAB	0,000	93,800	58,224	29,871
IBP	0,000	89,000	61,419	28,647
BUS	25,000	100,000	81,629	17,640

المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT 2020

✓ **مصفوفة الإرتباط:** نلاحظ من جدول مصفوفة الارتباط ما بين المتغيرات، وجود علاقات ذات الارتباط القوي الموجب ما بين TAX وكل المتغيرات الأخرى لبيئة ممارسة أنشطة الأعمال ما عدا BUS وهذا نفس الحال بالنسبة ل PM وGC وTAB وIBP، في حين أن RO له علاقة إرتباط قوية موجبة مع جميع المتغيرات الأخرى دون إستثناء.

الجدول 4: مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات

Variables	tax	PM	RO	GC	TAB	IBP	BUS
Tax	**1**	0,659	0,545	0,508	0,624	0,552	0,856
PM	**0,659**	**1**	0,586	0,792	0,601	0,777	0,699
RO	**0,545**	**0,586**	**1**	0,578	0,451	0,613	0,452
GC	**0,508**	**0,792**	**0,578**	**1**	0,575	0,696	0,542
TAB	**0,624**	**0,601**	**0,451**	**0,575**	**1**	0,496	0,640
IBP	**0,552**	**0,777**	**0,613**	**0,696**	**0,496**	**1**	0,576
BUS	**0,856**	**0,699**	**0,452**	**0,542**	**0,640**	**0,576**	**1**

المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT 2020

ولإختبار فرضيات الدراسة قمنا بإختبار نتائج Barlett الموضحة كما يلي:

الجدول 5: نتائج إختبار Bartlett

Khi² (Valeur observée)	Khi² (Valeur critique)	DDL	P-value (bilatérale)	Alpha
89,879	32,671	21	<0,0001	0,050

المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT 2020

فرضية العدم H_0: لا يوجد ارتباط معنوي مختلف عن الصفر ما بين المتغيرات المدروسة.

فرضية البديلة H_1: يوجد على الأقل ارتباط معنوي مختلف عن الصفر ما بين المتغيرات المدروسة.

كما نلاحظ أن قيمة Khi^2 المحسوبة هي 89,879 أكبر من القيمة الحرجة 32,671 ، كما أن قيمة P-Value المحسوبة أقل من مستوى معنوية alpha=0,05، على هذا الأساس يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرصية البديلة، أي وجود إرتباط معنوي بين مختلف متغيرات الدراسة. وهو ما يثبت الفرضية الفرعية الأولى.

2.2.3 القيم الذاتية ونسبة الجمود: تمثل القيمة الذاتية وجود الأفراد او المتغيرات على المحور المتعلق بهذه القيمة، حيث توفر تفسيرا أو شرحا للظاهرة المدروسة خلال فترة الدراسة، ومن أجل تسهيل الملاحظة والتحليل تحسب لكل قيمة ذاتية القيمة النسبية إلى مجموع القيم الذاتية، وعليه فإن هذه النسبة تمثل كمية المعلومات الأساسية المحتواة في كل محور من خلال مساهمة كل محور في الجمود الكلي أي نسبة التباين المفسر.

الجدول 6: يوضح القيم الذاتية ونسب الجمود

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7
Valeur propre	4,679	0,796	0,512	0,450	0,277	0,159	0,127
Variabilité (%)	66,842	11,376	7,318	6,427	3,951	2,267	1,820
% cumulé	66,842	78,218	85,536	91,963	95,914	98,180	100,000

المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT 2020

الشكل 2: التمثيل البياني للقيم الذاتية

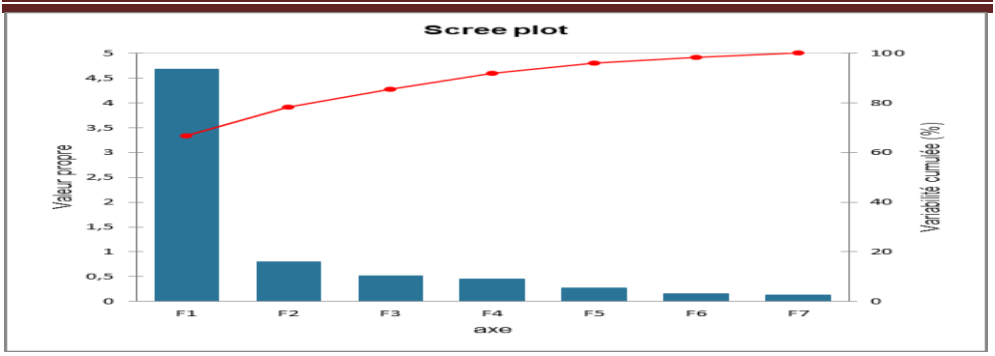

المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT 2020

المحور الأول F_1 يمثل 66,842% من قيمة الجمود الكلي.

المحور العاملي F_2 يمثل 11,376% من قيمة الجمود الكلي.

فتكون بذلك نسبة التمثيل على المعلم العاملي الأول ذو المحورين 78,218% (F_1F_2) من الجمود الكلي، وهي نسبة جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقاط على هذا المعلم.

3.2.3 التعليق على إرتباط المتغيرات بالمركبات الأساسية: سيتم التطرق في هذا العنصر إلى توضيح وتحليل الإرتباطات الموجودة بين المتغيرات الأساسية التي تشكل سهولة ممارسة الأعمال في المحور الأول والثاني كما يلي:

جدول 7: إرتباط المتغيرات الأساسية بالمركبات الأساسية

	F1	F2	F3	F4	F5
Tax	0,384	0,468	0,323	−0,177	−0,134
PM	0,416	−0,166	−0,239	−0,252	−0,118
RO	0,338	−0,376	0,741	0,380	−0,091
GC	0,380	−0,373	−0,404	0,072	−0,581
TAB	0,353	0,316	−0,346	0,743	0,318
IBP	0,382	−0,371	−0,053	−0,335	0,716
BUS	0,387	0,486	0,054	−0,304	−0,088

المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT 2020

الشكل 3: التمثيل البياني للمتغيرات الأساسية على دائرة الإرتباط

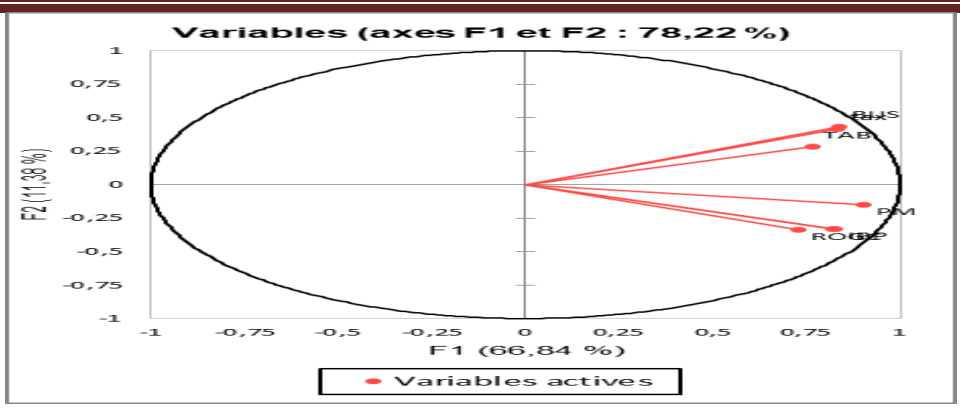

المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT 2020

نلاحظ من الجدول رقم (8) والشكل رقم (2) أن المركبة الأساسية الأولى مرتبطة إرتباطا قويا مع كل متغيرات الدراسة ما يجعل منها تتطور في نفس الإتجاه وفي الجهة الموجبة، أما المركبة الأساسية الثانية ترتبط ارتباطا موجبا قويا فقط مع BUS وإرتباط ضعيف موجب مع RO و IBP أما باقي المتغيرات الأخرى فإرتباطها مع المركبة إرتباط سالب ضعيف.

الجدول 8: مساهمة المتغيرات في تكوين المركبات الأساسية

	F1	F2	F3	F4	F5
Tax	0,831	0,417	0,231	−0,119	−0,070
PM	0,901	−0,148	−0,171	−0,169	−0,062
RO	0,730	−0,335	0,531	0,255	−0,048
GC	0,822	−0,333	−0,289	0,049	−0,306
TAB	0,763	0,282	−0,247	0,498	0,167
IBP	0,826	−0,331	−0,038	−0,224	0,377
BUS	0,837	0,434	0,039	−0,204	−0,046

المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT 2020

أما ما يتعلق بمساهمة المتغيرات في تكوين المركبات الأساسية فنلاحظ أن: متغيرات TAX و PM و RO و GC و TAB و IBP تساهم في تكوين المركبة الأولى. أما المتغيرة BUS فهو المشكّل الرئيسي في تكوين المركبة الثانية.

أما عن وضعية الأفراد (الدول) والمتغيرات (الأهداف) فالشكل الموالي يوضح العلاقة.

الشكل 4: التمثيل البياني للأفراد (الدول) والمتغيرات

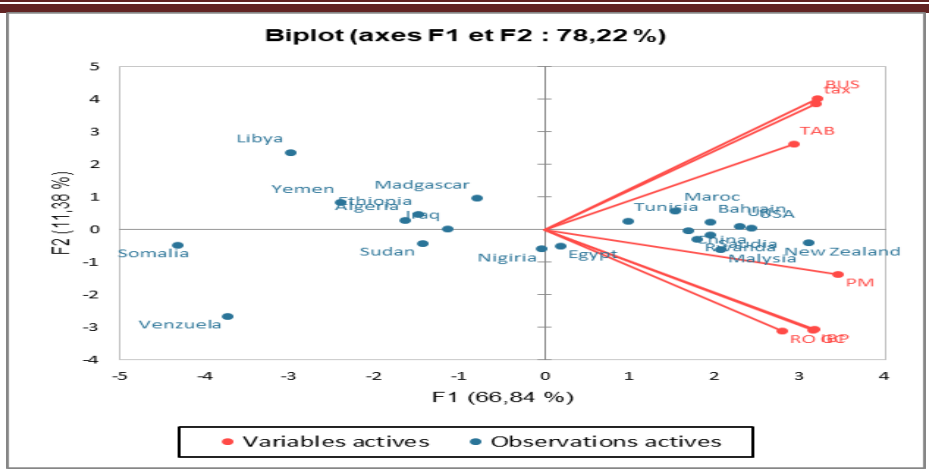

المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT 2020

نلاحظ من الشكل علاه أن هناك أربع مجموعات أساسية من الأفراد (الدول) تتوزع على طول المحور الأول من اليسار إلى اليمين وفقا لتدرج قيم المتغيرات ككل من الضعيفة إلى المتوسطة إلى القوية، ويمكن توضيح هذه المجموعات فيما يلي:

المجموعة الأولى: تتكون هذه المجموعة من نيوزلندا.الولايات المتحدة الأمريكية.بريطانيا. ماليزيا. وهي تتميز بأقوى القيم فهي تتمركز في مقدمة الترتيب العالمي ضمن أغلب أهداف لسهولة ممارسة الأعمال التي لها علاقة مع تكنولوجيا المعلومات والإتصال حيث أصبحت الرقمنة عامل مهم في سهولة ممارسة الأعمال حيث أصبحت تختصر الوقت و الأمول والذي جعل هذه البلدان تتصدر المراكز الأولى في المجال BUS الذي يخص الإجراءات المتعلق ببدأ النشاط التجاري .

المجموعة الثانية: تتكون هذه المجموعة من الصين.رواندا البحرين .السعودية . تونس و المغرب وتتميز هذه الدول بتحقيقها لقيم قوية خاصة المتغير الرئيسي RO (التجارة عبر الحدود) بالإضافة إلى المتغير الفرعي BUS المتعلق ببدأ النشاط التجاري الذي تفوقت فيه عن المجموعة الأولى. حيث تعد هده الدول نامية وفي طريقها لتصبح متطورة بسب سرعة مواكبتها لتغيرات بيئة الأعمال

المجموعة الثالثة: تتكون هذه المجموعة من الجزائر، نيجيريا، اثيوبيا، مدغشقر، السودان والعراق. وتتميز هذه الدول بتسجيلها مؤشرات ضعيفة في مختلف المتغيرات الرئيسية مقارنة بالمجموعة الأولى. بسبب عدم الاستقرار السياسي وتعاقب الأنظمة الاقتصادية، حيث اكتفت بتسجيل مؤشرات قوية في المتغير الفرعي BUS المتعلق ببدأ النشاط التجاري في حين تسعى حكومات هذه الدول بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدة في زيادة الدخل القومي للبلد.

المجموعة الرابعة: تتكون هذه المجموعة من ليبيا .اليمن و الصومال التي تتميز بضعفها ضمن الأهداف الرئيسية لسهولة ممارسة الأعمال، حيث أنها لم تسجل أي مؤشر مرتفع يمكن أن يميزها

عن باقي المجموعات الأولى والثانية والثالثة بسبب الحروب الداخلية والانقلابات العسكرية وهيمنة الدول المتطورة على ثرواتها وبسبب تدهور بيئة ممارسة الأعمال فيها لن يجرؤ أي مستثمر للقدوم إليها ويبذر أمواله بها.

4. تحليل النتائج:

من خلال الدراسة الميدانية جاءت نتائج إختبار الفرضيات التي تم وضعها في بداية الدراسة على النحو الآتي:

♦ إختبار الفرضية الفرعية الأولى: التي تنص على أنه (يوجد ارتباط معنوي قوي ما بين كل المتغيرات المدروسة في مجال ممارسة أنشطة الأعمال عند مستوى معنوية 5%.)

وهي قضية صحيحة، حيث بين برنامج ACP أنه يوجد ارتباط معنوي قوي ما بين كل المتغيرات المدروسة في مجال ممارسة أنشطة الأعمال عند مستوى معنوية 5% لكل من مجالات ممارسة الأعمال : بدأ النشاط التجاري(Bus) استخراج تراخيص البناء (Ibp) التجارة عبر الحدود (Tab)الحصول على الائتمان (Gc) تسجيل الملكية (Ro) حماية المستثمرين (Pmi). دفع الضرائب (Tax).

إختبار الفرضية الفرعية الثانية: التي تنص على أن (الاصلاح الإداري من العوامل الرئيسية في اصلاح بيئة الأعمال في ممارسة أنشطة الأعمال بالجزائر).

وهي قضية صحيحة، حيث أن الجزائر ومع غياب المراقبة اللازمة في القطاع الإداري. انتقلت البيروقراطية من مفهوم تنظيم العمل الى عرقلة العمل حيث ومع عدم وجود رقمنة متطورة في الجزائر التي تسمح في تسهيل وتسريع القيام بالإجراءات الإدارية (14 اجراء للجزائر في غضون 14 يوم مقارنة باجراء واحد في 0.5 يوم في نيوزيلاندا 2020). أصبحت هذه الإجراءات الدافع الأساسي لفرار المستثمرين الجدد في البلاد اللجوء بشكل كبير الى القطاع العام بدل القطاع الخاص.

ومنه يمكن إختبار الفرضية الرئيسة (لا تملك الجزائر بيئة الأعمال المناسبة في مجال ممارسة انشطة الأعمال. خاصة وأنها تحتل مراتب متراجعة في تصنيفها العالمي وفق تقرير أنشطة الأعمال الصادر من طرف البنك الدولي لسنة 2020. فهي فرضية صحيحة حيث أفرزت إجابات الأفراد المبحوثة توافر أبعاد بيئة الأعمال بشكل منهجي من طرف تقرير البنك الدولي، حيث أن مدى تطبيقها لخطوات مجالات ممارسة أنشطة الأعمال بلغ معدل عام لمتوسط حسابي 48.6، وهي مؤشر يؤكد أنّ الجزائر لازالت في اخر 50 دولة تصنيف دولي في مجال سهولة ممارسة الأعمال.

وهذا يرجع بالأخص إلى ضعف الإصلاحات الإدارية خاصة ما يتعلق بالرقمنة التي تسهل ممارسة مختلف الأنشطة التجارية (رقمنة السجل التجاري، تسجيل الملكية، دفع الضرائب...) وكذلك تأثير الظروف الإقتصادية خاصة وأن الجزائر ذات اقتصاد ريعي يتأثر بتراجع أسعار البترول، ما يعطّل اصلاحات بيئة الأعمال من أجل ممارسة أنشطة الأعمال، بالإضافة إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية في الجزائر في ظل الحركات الشعبية (الحراك) الذي أدى إلى تغير نظام الحكم وبالتالي تغير القوانين.

5. خاتمة:

أصبح العالم يشهد تطور سرسع في ممارسة أنشطة الأعمال وذلك في بيئة تتميز بالسرعة والرقمنة والجزائر كغيرها من الدول تسعى لمواكبة الدول الأوائل بهذا المجال والدليل على ذلك الاصلاحات التي وضعتها من الفترة 2010 إلى 2020 لتحسين بيئة الأعمال في ممارسة النشاط الاقتصادي لكنها بقيت محافظة على مكانها في اخر خمسين دولة ويجب عليها القيام بالمزيد من الاصلاحات الفعالة و ضمان الحسن للاستقرار السياسي لتطوير مجال ممارسة الأعمال. وجعلها رقعة جذابة للاستثمار.

5-1 اقتراحات وتوصيات الدراسة: استنادًا إلى نتائج هذه الدراسة، يمكننا طرح مجموعة من التوصيات التي من شانها تحسين ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر التي من أهمها:

- ✓ محاربة الفساد الإداري والبيروقراطية، بناءًا على إقرار مجموعة من الإصلاحات الإدارية والتنظيمية التي تحد من تعسف أصحاب النفوذ والأموال، واستحواذهم على الفرص والتسهيلات الذي ساهم في ضعف بيئة الأعمال في الجزائر؛
- ✓ العمل على تعزيز الإستقرار الاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق بالتحكم في معدلات التضخم وكبح جموحه، من خلال العمل على استقرار الأسعار وعدم السماح بإرتفاعها. وهذا من خلال تبني حزمة من الإصلاحات تحدد رغبة الدولة في تحسين مناخ الأعمال؛
- ✓ العمل على رقمنة الجهاز الإداري في الجزائر لما له من دور في تسهيل تلقي ونشر المعلومات بكل شفافية، مما يساعد على تطبيق الإصلاحات التي تهدف من خلالها الدولة إلى تحسين بيئة الأعمال؛
- ✓ ضرورة مراجعة قاعدة الاستثمار 51- 49 استكمال برامج الخوصصة في الجزائر باعتبارها قناة من قنوات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

✓ تطبيق نظام ضريبي عصري والإعتماد على الهندسة الضريبية الملائمة لتشجيع وترقية الاستثمار من خلال تحديد المؤهلات والأنشطة التي يكون فيها الإعفاء أو الحافز منتجًا فعالاً ويحقق ميزة حقيقية للمستثمرين، ولا يكلف تكلفة مبالغا لخزينة الدولة؛

6. قائمة المراجع:

1.6 مقالات وملتقيات علمية

1. بن قيدة مروان. (2018). دور اصلاح بيئة الأعمال في احتواء ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي بالجزائر. مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 9 (1)، ص ص 53-74.

2. صحراوي جمال الدين؛ زاوي أحمد صادق. (ديسمبر 2020). دور اصلاح بيئة أداء الأعمال في دعم الأداء التنافسي للإقتصاد الجزائري. مجلة بحوث الإقتصاد والمناجمنت ، المجلد 1 (2)، ص ص 11-30.

3. Benmimoun و ،Abdous .(2020) .Ease of doing business in Algeria .*Economic and Management Research Journal*، Vol 14 (03).323-309

4. Maitreyee.D .(2020) .Impact of policy initiatives and collaborative synergy on sustainability and business growth of Indian SMEs .*Indian Growth and Development Review*.627-607 ،

5. زايري، و بلحسن. (2006). تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وآثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. ملتقى دولي حول تأهيل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، (الصفحات 106-120). الشلف: الجزائر.

6. حليمي، و حكيمي. (2019). دراسة تحليلية احصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية ودوره في تقييم المناخ الإستثماري في الجزائر سنة 2018 باستخدام طريقة ACP. مجلة الباحث الاقتصادي ، 244-263.

2.6 الكتب

1. Bayard O.Wheeler .(1973) .*Business of Business: An introduction* .Jonna Cotler Books.

2. Partha S.Senapati .(2015) .*Business Environment & Strategy* .New Delhi: India: Educreation Publishing.

3. V.C.Sinha .(2020) .*Business & Economics* .Agra: India: SBPD Publishing House.

3.6 تقارير

1. World Bank Group .(2020) .*Doing Business 2020: Comparing Business Regulation in 190 Countries* .

2. رامي السيد فوزي. (12 ديسمبر, 2021). اثر التقارير الاقتصادية الدولية على مناخ الأعمال والجاذبية للإستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة: دول افريقيا جنوب الصحراء. تاريخ الاسترداد 06 جانفي, 2022، من ترينداز للبحوث والإستشارات.

3. تقرير البنك الدولي. الصادر بتاريخ (6 3, 2020). تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. تاريخ الاسترداد 2021 4, 22، من doingbusiness: www.doingbusiness.org

4. *World Bank Group, Doing Busines algeria 2020 (Economy Profile Algeria), available online:* https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwiEkvfJ5pHxAhVG14UKHWgQCTIQFjAAegQIBRAD&url=https%3A%2F%2Fwww.doingbusiness.org%2Fcontent%2Fdam%2FdoingBusiness%2Fcountry%2Fa%2Falgeria%2FDZA.pdf&usg=AOvVaw1FJ-PR-VMFnB1RNga-P5FV

5. ***La Bank Mondiale, Résumé Doing Business 2010 (Réformer en période difficile)*** *available online:* ***https://francais.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/Overview/DB10-Overview-French.pdf***

6. ***4.La Bank Mondiale, Doing Business 2011 (Agir pour les entrepreneurs)*** *available online:* ***https://francais.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/Foreign/DB11-FullReport-French.pdf***

7. ***5.La Bank Mondiale, Doing Business 2012 (Entreprendre dans un monde plus transparent)*** *available online:* ***https://francais.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/Foreign/DB12-French.pdf***

8. ***6. Doing Business 2013 (Des réglementations intelligentes pour les petites et moyennes entreprises,*** *available online:* ***https://francais.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/Foreign/DB13-Overview-French.pdf***

9. ***7. A World Bank Group Flagship Report, Doing Business 2014 (Understanding Regulations for Small and Medium-Size Entreprises)*** *available online:* ***https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/English/DB14-Full-Report.pdf***

10. ***8. A World Bank Group Flagship Report, Doing Business 2015 (Going Beyond Efficiency)*** *available online:* ***https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/English/DB15-Full-Report.pdf***

11. *9.* ***A World Bank Group Flagship Report, Doing Business 2016 (Measuring Regulatory Quality and Efficiency)*** *available online:* *https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/English/DB16-Full-Report.pdf*

12. *10.* ***A World Bank Group Flagship Report,*** *doing business 2017 (Equal Opportunity for All) available online: https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/****media/Annual-Reports/English/DB17-Report.pdf***